7

الاتحاد الأوروبى: خطر التفكك والنزعات الانفصالية

ضياء حسنى

مساعد رئيس التحرير ـ مجلة الديمقراطية

كان الاتحاد الأوروبى يمثل حلما لصعود أوروبا ككيان اقتصادى موحد، يمتلك سوقاً موحداً، وعملة قوية فى مواجهة كيانات كبرى كالولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفيتى (الذى كان قائما فى ذلك الوقت). حلم بدأ بإعلان معاهدة روما فى أول يناير 1958، بين ستة بلدان أوروبية، (إيطاليا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وبلجيكا، ولوكسمبورج، وهولندا) لتنضم إليهم كل من المملكة المتحدة، وإيرلندا، والدنمارك فى 1973، ثم اليونان فى 1981، وإسبانيا والبرتغال فى 1986، لتصبح أوروبا الموحدة المكونة من 12 دولة، لتأتى معاهدة ماستريخت 1992، ويظهر الاتحاد الأوروبى فى عام 1993، يضم الاتحاد الأوروبى اليوم 28 دولة من مختلف دول أوروبا، زاد حجمه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ودخول الكثير من دول المعسكر الاشتراكى السابق أعضاء به. ورأت عملته الموحدة «اليورو» النور فى عام 1999، لتصبح ثانى أكبر عملة فى التداول التجارى العالمى بعد الدولار الأمريكى.

يواجه هذا الكيان الاقتصادى الكبير خطر التفكك مع خروج بريطانيا منه تبعا لاستفتاء شعبى، حيث تتعالى أصوات تيارات اليمين المتطرف فى كل بلدان الاتحاد الغربية، منادية بالانفصال عن الاتحاد، وناشرة لخطاب عنصرى انعزالى حمائى مغلف بنعرات قومية وطنية.

كل ذلك يثير تساؤلا شديد الأهمية، ماذا يتبقى اليوم من هذا الحلم الاقتصادى الكبير؟ الإجابة ستكون صادمة بعض الشىء، حيث إن المتبقى قليل، ولا يكافئ الطموح الكبير لدول كانت تتصور أنها مع الاتحاد ستكون ضمن نظام اقتصادى متكامل أكثر كفاءة، وأكثر عدالة. فالأزمة الاقتصادية الأخيرة عصفت بالنجاحات والطموحات التى كانت تزخر بها قلوب أعضاء الاتحاد، واكتفى الاتحاد بوضع سياسة مالية توسعية، وإقامة اتحاد بين البنوك الأوروبية كحل لمواجهة الأزمة المالية التى عصفت ببيوت المال والائتمان فى كل بوع العالم. بالطبع لا نقلل من الخطوتين التى قام بهما الاتحاد الأوروبى، فسياسة مالية توسعية تساعد على إطلاق النشاط الاقتصادى لدول الاتحاد، والاتحاد البنكى يحد من النشاطات البنكية ذات الخطورة العالية التى عصفت بالنظام البنكى، لكن هذا الأمر الذى يرتبط بإجراءات مالية وتمويلية تحت ريادة البنك المركزى الأوروبى ليس كافيا للرد على الصعاب الأخرى التى تواجه دول الاتحاد.

وجاءت «البريكست» لتضرب مفهوم الوحدة بين دول الاتحاد نفسها مستقبلا، وتعلن عن صعود نعرات الحماية الوطنية، والروح الحمائية القومية التى تتأجج داخل شعوب الاتحاد. تلك النعرة التى وجدت التجسيد الأكبر لها فى العداء لظاهرة المهاجرين القادمين من الجنوب، والتى ليست سوى النتيجة المباشرة لسياسات الاتحاد الأوروبى الإمبريالية، واصطفافها خلف الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية، بل وكذلك عبر دعمها سياسات مؤسسات التمويل الدولى (البنك الدولى – صندوق النقد الدولى – مؤسسة التجارة العالمية)، التى عملت على هدم البنى الاقتصادية فى دول الجنوب، مما أدى لانتشار الفقر والبطالة فى جنوب المتوسط، وبالتالى توافد المهاجرون منه، بحثا عن مصدر رزق.

بل إن العداء المحكم الموجود فى الغرب للعمال القادمين من أوروبا الشرقية، جاء نتيجة لسعى أوروبا للحصول على عمالة منخفضة التكلفة داخل حدودها، يمكنها أن تعود لبلادها ولا تستقر داخل بلدان أوروبا الغربية، حيث يسهمون بأجورهم المنخفضة فى رفع الأرباح. وهذا فيما يخص بالتحديد عمال البناء، والذى يتم نقل بعضهم يوميا إلى بلادهم، أو إقامتهم فى معسكرات عمل، أما من يتطلب وجودهم بشكل دورى، فإن الصناعات تنقل إلى بلدانهم. كل هذا أسهم فى بطالة لسكان البلدان الأصليين، والضغط على سوق العمل، ومن ثم تخفيض الأجور، وانتشار العمل المؤقت، مما دفع إلى إذكاء الروح العنصرية والنعرات القومية، وكراهية الأجانب.

قانون إعارة العمالة ومحاولة الإصلاح:

شكّل نظام تنقل العمالة الأوروبية الوقود الرئيسى لحملات اليمين المتطرف التى اشتعلت نيرانها فى أنحاء أوروبا كافة، والتى جعلت الكثير من الأحزاب الشعبوية تقترب مؤخرا من سدة الحكم فى العديد من البلدان الأوروبية، وتزايد عدد الأصوات التى يحصلون عليها فى الانتخابات القومية والمحلية والأوروبية. فوفقا لنظام تنقل العاملين بين دول الاتحاد، يمكن للعمال مواطنى أى دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى أن يعملوا فى دولة أخرى من دول الاتحاد، على أن تدفع المستقطعات من مرتباتهم وفقا لقوانين بلادهم، لذا يطلق على هذا النظام (إعارة العمالة)، وعلى أن يتقاضوا أجورهم وفقا لمستوى الحد الأدنى للأجور فى بلادهم أيضا. وهو ما كان يسهم فى دعاية اليمين المتطرف بأن عمال الدول الأقل تقدما فى الاتحاد الأوروبى يسرقون الوظائف من عمال الدول المتقدمة. وقد قام وزراء العمل الأوروبى فى 23 أكتوبر 2017 بتعديل القوانين فيما يخص (إعارة العمالة)، والتى تم سنها منذ عام 1996، وذلك من أجل عرضها على البرلمان الأوروبى. وتتركز العمالة المعارة تلك فى بعض تخصصات العمل(عمال البناء، والزراعة، والنقل والمواصلات)، وقد زاد حجم العمالة المعارة بمقدار 40 % فى الفترة من 2010 إلى 2015، ولكن تلك العمالة لا تمثل إلا 0,9 % من حجم العمالة فى الاتحاد الأوروبى، وفقا لأرقام لجنة العمل فى الاتحاد. والغريب أن دول الغرب الأوروبى تعير حجما يعتد به من عمالتها للدول الأخرى، فليس الأمر مقصورا على دول شرق أوروبا الأقل تطورا. فدولة كفرنسا لديها 140 ألف عامل معار، مقابل 170 ألف عامل أوروبى معار على أراضيها فى عام 2015، وفقا لأرقام لجان الاتحاد الأوروبى، فى حين أن بلجيكا يعمل على أرضها 156 ألف عامل أوروبى، لكن اليمين المتطرف هناك لم يجعل من الأمر خطرا يهدد عمال بلجيكا كما هو الحال فى بلدان أخرى.

بالرغم من أن قانون (إعارة العمالة)، تم التصديق عليه فى عام 1996، أى قبل توسيع الاتحاد الأوروبى فى اتجاه دول أوروبا الشرقية، وكان الغرض منه فى ذلك الوقت ضمان حقوق العمال العاملين فى بلدان غير بلادهم الأصلية من ناحية الغطاء الاجتماعي(معاشات – تأمين صحى – إعانات بطالة)، من قبل أصحاب العمل، ولكن القانون جعل هذا يتم لصلحة نظم الحماية الاجتماعية فى بلاد

العمالة الأصلية، بينما تنال العمالة المعارة الحد الأدنى للأجور المحدد فى بلدها الأصلية، وليس فى البلد التى يعملون فيها.

وسيسمح تعديل القانون بأجر متساو للعاملين المعارين مع نظائرهم من أبناء البلد، (أجر مساو لكل عمل مساويا) أى أن الأعمال المتشابهة يدفع عنها أجر مشابه متساو فى جميع الظروف. لكن المشكلة تأتى من القدرة على الالتفاف على القانون الذى يمكن أن يمارسه أصحاب العمل، لذا فإن الأمر يتطلب عددا مضاعفاً من مفتشى العمل فى كل البلدان لمراقبة المخالفات. ولن يتم تطبيق القانون قبل أربع سنوات، إلا فى حالة موافقة البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج، على يبدأ تطبيقه بعد سنتين. ومع ذلك تظل المشكلة تفرض نفسها مع الفروق الضخمة فى الحد الأدنى للأجور فى دول الاتحاد الأوروبى، حيث يصل الحد الأدنى للأجور فى دولة لوكسمبورج،على سبيل المثال، إلى تسعة أضعاف مثيله فى بلغاريا.

وبالتالى، فإن هذا الواقع هو ما يحدد القرار الاقتصادى، لأن تفاوت مستويات الأجور هو المحرك لكل تلك الاختلالات، فإذا افترضنا أن ظاهرة انتقال العمالة الرخيصة سيتم معالجتها بتعديل قانون 1996، الذى تم اتخاذ قرار بشأنه من قبل اجتماع وزراء العمل لدول الاتحاد الأوروبى، فإننا سنظل أمام ظاهرة أعمق تتمثل فى انتقال الصناعات من الدول عالية الأجور إلى الدول منخفضة الأجور. تلك الحركة نحو الدول ذات الأجور المنخفضة هى لب وجوهر نظام العولمة، وبالتالى ينطبق الأمر أيضا على دول المجموعة الأوروبية، وهو ما حدث مع مصانع Whirlpool على سبيل المثال، التى أغلقت أبوابها وانتقلت مؤخرا من مدينة «آميان» الفرنسية إلى بولندا، فإن لم يكن من اليسير الاستفادة من العمالة الرخيصة على أرض الوطن، فلنترك أرض الوطن ونذهب لبلدان العمالة الرخيصة. هذا هو لسان حال عالم الأعمال، وهو أمر واقع مادام أن الربح، والمزيد من الربح هو المحرك الرئيسى للسياسات والقرارات الاقتصادية. وإذا كانت الدول المتقدمة فى الاتحاد الأوروبى سعت مع التعديلات التى أقرتها، فى 23 أكتوبر 2017، إلى تهدئة الأجواء فى الأوساط العمالية فى بلدانها، وسحب البساط من تحت أقدام أحزاب اليمين المتطرف، فقد كان هناك طرف آخر فى المنظومة متمثلاً فى دول شرق وجنوب أوروبا، صاحبة ميزة الأجور المنخفضة للعمالة، والتى ضغطت بشدة فى اجتماع 23 أكتوبر، ونجحت فى استثناء قطاع النقل من هذا التعديل، مادام لم يتم التصويت عليه بالإيجاب داخل البرلمان الأوروبى. فدول مثل التشيك، وإسبانيا، ورومانيا، وبولندا تسيطر على قطاع سائقى الشاحنات الكبرى، لانخفاض معدلات الأجور لديها، وهى تضغط بشدة لاستثنائه من أى تعديل فى القوانين. تلك المحاولة لإيجاد سوق عمل أوروبى أكثر انسجاما لمنع ظاهرة البطالة فى الغرب المتقدم أمام تدفقات العمالة الرخيصة القادمة من الشرق والجنوب، هى محاولة لوقف مزايدات اليمين المتطرف المعادى للوحدة الأوروبية، لكن النتيجة ستكون عكسية فى حالة اكتشاف العمال فى غرب أوروبا أن ما اتخذ من إجراءات ليس كافيا، ليزداد الجمهورالخاضع لدعاية اليمين المتطرف المعادى لأوروبا، وتتعالى الأصوات المطالبة بالانفصال عن أوروبا الموحدة.

انفصال قومى ويمين متطرف:

جاءت صفعة «البريكست» لتكون أول حالة خروج من الاتحاد الأوروبى، فاتحةً الباب لمزيد من الحالات فى المستقبل. والبركيست هى التجسيد الحى لروح الانعزالية، وانعدام التضامن بين دول الاتحاد الأوروبى، وانتشار القومية الشعبوية النابعة من مفهوم كل لمصلحته، مع غياب أى روح تضامنية بين دول الاتحاد، وهو الأساس الذى قامت عليه فكرة اتحاد الدول الأوروبية فى تجمع وحدوى.

وتُراوح فكرة الانفصال عن الاتحاد الأوروبى الكثيرين من تيارات اليمين الأوروبى المعادى للوحدة الأوروبيَة فى شكلها الحالى، مروجين لفكرة أن الدولة القومية تتراجع لصالح (وجهة نظر) «حكماء» الاتحاد الأوروبى الذين يحددون مصير الدول الأعضاء، بغض النظر عن متطلبات وطموحات تلك الدول نفسها، وشعوبها. وإن لم يغير الاتحاد الأوروبى توجهاته الاقتصادية، وتحديدا فى مجال التقشف وسياسات الإنفاق الحكومى المفروضة على الدول الأعضاء، فعلينا توقع الأسوأ. وعلى العكس من ذلك، هناك من يرى أن «البركيست » ستكون فرصة للاتحاد الأوروبى للعودة للازدهار، وبالتحديد للدول أعضاء الاتحاد النقدى، (دول عملة اليورو)، وهو الأمر الذى يمثل فى حد ذاته مشكلة جديدة، تتمثل فى وجود أوروبا تسير بسرعتين مختلفتين: تلك المتعاملة باليورو، والأخرى التى لم تلتحق بعد بنظام العملة الأوروبية المشتركة، وهو ما يمثل بالنسبة للبعض وجود عالم أقل تقدما داخل الاتحاد الاوروبى يمثل مشكلات ضاغطة فى مجال العمالة ونقل الصناعات إليه، وهو ما يزيد من الدعاوى العنصرية واليمينية المتطرفة.

ورغم أن أحدا لم يكن يعتقد أن صور الماضى يمكن لها أن تعود للظهور اليوم، من بعد المعاناة التى عرفتها أوروبا فى تاريخها نتيجة للعنصرية وعدم التسامح، والتطرف القومى، فإن اليمين العنصرى يعود للظهور من جديد ليبث سمومه بين الجمهور. ووصل الأمر – حتى – إلى قلب ألمانيا، تلك الدولة التى عانت أكثر من غيرها من ويلات العنصرية، والتطرف القومى. فبعد نجاح حزب (بديل لألمانيا) اليمينى المتطرف فى الحصول على90 مقعدًا فى البرلمان الألمانى، دق ناقوس الخطر معلنا ازدياد أنصار اليمين المعادى للاتحاد الأوروبى، وتظهر الخريطة السياسية تطابق الوضع فى الكثير من دول الاتحاد الأوروبى.

وقد يعد خطر سعى بعض المناطق للانفصال عن سلطة الدولة المركزية، وإعلان نفسها دولا مستقلة مساويا للخروج البريطانى من تحت مظلة الاتحاد. فمع التطور الحادث بين الانفصاليين الكتالونيين فى برشلونة، والسلطة المركزية فى مدريد، فإن النظام الديمقراطى الأوروبى يشهد انكسارا جديدا أمام النفوذ القومى المتطرف. فبالرغم من أن الحركات القومية الانفصالية للأقليات الأوروبية، مثل كتالونيا، والانفصاليين الأسكتلنديين، وفلامند بلجيكا، ولومبارد شمال إيطاليا، يرون فى الاتحاد الأوروبى وعاءً يحتويهم داخله فى حالة نجاحهم فى إعلان استقلالهم، فإنهم لم يندفعوا فى رغبتهم فى الانفصال عن دولهم المركزية، اعتمادا على ماضى حضارى سياسى ثقافى جامع لهويتهم فقط، بل إنهم اتخذوا من رفضهم لمفهوم التضامن التمويلى والاقتصادى المطبق فى دولهم القومية (إسبانيا – بلجيكا– إيطاليا...)، داعماً رئيسياً لدعوتهم للانفصال عن دولهم المركزية، فى حين أن هذه هى العقيدة الأساسية، التى يقوم عليها مفهوم الوحدة الأوروبية، والاتحاد الأوروبى الذى يسعون للاحتماء تحت مظلته فى حالة نجاحهم فى الانفصال وإعلان جمهوريتهم المستقلة. هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبى قد أعلن أنه فى حالة انفصال أى اقليم عن دولته المركزية، فإن قبوله كدولة مستقلة فى الاتحاد يخضع للمفاوضات، مثله مثل الدول الساعية لدخول الاتحاد كعضو جديد. وهكذا يواجه الاتحاد خطر تقلص حجم الدول المنطوية تحت لوائه مع تلك الدعاوى الانفصالية، التى تعلو من آن لآخر داخل الدول الأعضاء، حيث الدافع الرئيسى فيها هو عدم العدالة الاقتصادية، واستقطاع ضرائب من الإقليم أكثر من المخصصات لمصلحه داخل الميزانية القومية. ولندع التاريخ يذكرنا، مع اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، بأن بلجيكا ظهرت كنتيجة للانفصال عن هولندا فىعام 1830، وكذلك النرويج عن السويد فى عام 1905، وإيرلندا من بعد الانفصال عن بريطانيا فى عام 1921، وأيسلندا من بعد الانفصال عن الدنمارك فى عام 1944. فهل يكون تهديد الاتحاد الأوروبى بطرد المناطق الانفصالية التى تستقل عن دولها من جنة الاتحاد كافيا للجم رغبات الانفصاليين داخل أوروبا؟